

البطولات الأوروبية في كرة القدم :
ريال سوسبيداد بطلاً لكأس اسبانيا
وريال مدريد ثانياً في الدوري

(ص ١٠)

الدَّيَّار

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار

2000 L.L.

«كورونا»: ٣٠ حالة وفاة
و٢٣٨٨ إصابة جديدة

أعلنت وزارة الصحة العامة في تقريرها ليوم امس، حول مستجدات فيروس كورونا المستجد، تسجيل ٢٣٨٨ إصابة جديدة بالفيروس، توازيها مع تسجيل ٣٠ حالة وفاة جديدة جراء الإصابة بالوباء.

ولفتت الوزارة إلى أنه تم تسجيل ٢٣٤٥ إصابة من بين المقيمين، في وقت هناك ٤٣ حالة بين الوافدين، ما رفع عدد الإصابات الإجمالي إلى ٤٧٩٥٠١ حالة، بينما وصل عدد ضحايا الوباء الإجمالي إلى ٦٤٠٩ حالة وفاة.

١٢ صفحة

www.addiyaronline.com

32 eme annee -N° 11428

Lundi 5 Avril 2021

الاثنين ٥ نيسان ٢٠٢١

السنة الثامنة والثلاثون - العدد ١١٤٢٨

الدين العام اللبناني يبقى المشكلة الأساسية في أي حل مستقبلي أصول مصرف لبنان محمية بالقانون الأميركي ولا يمكن الحجز عليها التعاون العراقي - اللبناني أساسي لكن دونه تحديات أهمها قانون قيصر



البيطريك الراعي خلال قداس الفصح

وخارجي، بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ الأميركي. إن مبلغ المستحقات الخارجية بالدولار الأميركي هو ١١.٨ مليار دولار أميركي (+ بضعة مليارات من ديون مؤتمرات باريس) وصفر بالليرة اللبنانية، في حين أن المستحقات الداخلية هي ٣٦ مليار دولار أميركي بالعملة الصعبة و٨٠,٦ تريليون ليرة بالعملة الوطنية.

إذا وما تقدم، نرى أن القسم الأكبر من هذا الدين هو داخلي وبالتالي هناك الزامية معالجة الديون بشكل يضمن مصلحة المواطن اللبناني بحكم أن المورد الأساسي هو الودائع. ومن ناحية ثانية، فمشكلة الخطة الحكومية أنها قامت على محور قسم كبير من الدين العام بشكل لا يراعي مصلحة المورد والاصول المالية، فقد حسمت كلياً الدين العام لمصرف لبنان بالليرة اللبنانية وهو بالتالي ضريبة غير مرئية على الشعب اللبناني من خلال عملية الـ «Seigniorage» وهو ما يشكل مخالفة لمبدأ الديمقراطية الذي ينص على أن أي ضريبة يجب أن تكون مرئية.

وكانت الحكومة قد اقترحت في خطتها مصادرة وأعمال المصارف وهو ما يضرب الودائع بشكل مباشر بحكم أن معايير بازل تفرض تجميد نسبة من رأس مال المصرف بحسب كل نشاط يقوم به المصرف. لذا، فإن رأس المال هذا هو لحماية الودائع ولا يمكن المس به قبل إعادة الودائع إلى أصحابها.

بالرجوع إلى الوراء أصبح الجميع الآن يدرك يقيناً، بمن وبنان).

إنعاشاً للذاكرة الاقتصادية نستذكر أصل أو السبب الأساسي للأوضاع المتردية الحالية التي نعيشها والتي أفرزت - ولا تزال - كمّاً هائلاً من المشاكل على جميع الأصعدة في لبنان الأوهي مشكلة الدين العام اللبناني، فهو سيبقى عبء أساسية أمام تحطّي الواقع الاقتصادي والمالي والنقدي الذي يواجهه لبنان. فهذا الدين الذي بلغ ٩٦ مليار دولار أميركي (على أساس دولار ١٥٠٧,٥) لا يمكن التوصل منه خصوصاً أن ما يقارب ١٥ مليار دولار أميركي منها خارجي والباقي هي ديون داخلية مصدرها الأساسي وودائع المودعين. من هذا المنطلق، هناك علامات إستفهام كبيرة حول أي خطة سيتم وضعها لإعادة هيكلية الدين العام.

يتراكم الدين العام نتيجة عجز الموازنات الذي هو نتاج السياسات المالية التي تتبعها الحكومات. ولبنان الذي يعيش تحت عجز مُزمن منذ نهاية الحرب الأهلية بمعدل ٣,٢ مليار دولار أميركي سنوياً (على أساس دولار ١٥٠٧,٥). أي أنه ومنذ العام ١٩٩٣، بلغ العجز التراكمي ما يقارب الـ ٩٠ مليار دولار أميركي. إن عملية التراكم هذه كانت تتم من خلال الاقتراض المفرط للأموال إن بالليرة اللبنانية (من خلال إصدار سندات خزينة + تسهيلات من مصرف لبنان)، أو بالدولار الأميركي (عبر سندات اليوروبوندز + تسهيلات من مصرف لبنان).

وبالنظر إلى هيكلية الدين العام نرى أنه ذو شقين، داخلي

جاسم عجاقة

(تقمة المانشيت صفحة ١٢)

البابا فرنسيس يدعو لوضع حد
لقرقعة السلاح في سوريا واليمن وليبيا



البابا فرنسيس في قداس الفصح

بذكر أن البابا فرنسيس، زار في آذار الماضي العراق للمرة الأولى، وحمل رسالة تضامن إلى المسيحيين هناك، وسعى إلى تعزيز تواصله مع المسلمين.

رسالة البابا التي جاءت تحت عنوان «كلنا إخوة»، هي محور هذه الزيارة، حيث يصلي ويطلب من الكل الوقوف على أرضية حوار أساسها روح الأخوة، مؤكداً الحاجة إلى التعايش السلمي.

وكان البابا وجه في عيد الميلاد رسالة إلى العالم، وقال إن وجوه أطفال الحرب في سوريا والعراق واليمن يجب أن تهزّ الضمائر.

دعا البابا فرنسيس أمس الأحد في رسالة عيد الفصح إلى وضع حد لأعمال العنف في سوريا واليمن وليبيا.

وقال البابا فرنسيس في عظته في كاتدرائية القديس بطرس أمس الأحد، «عسى أن يضع المسيح، سلاماً، حداً لقرقعة السلاح في سوريا الحبيبة التي دمرتها الحرب».

وأضاف: «حيث يعيش الملايين في ظروف غير إنسانية، في اليمن حيث تُقابل الأوضاع بصمت مدو ومخز، وفي ليبيا حيث أخيراً باتت هناك بارقة أمل...». ودعا البابا فرنسيس «المؤمنين إلى عدم فقد الأمل خلال أزمة فيروس كورونا التي طال أمدها».

تضامن دولي وعربي واسع مع الأردن والملك عبدالله الثاني الحكومة الأردنية: الأمير حمزة وآخرون خططوا لزعزعة أمن واستقرار البلاد بتنسيق خارجي



قوات امن اردنية في العاصمة عمان

تلا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بياناً رسمياً قال فيه إن الأمير حمزة بن زيد خطط مع حسن بن زيد خططاً مع آخرين لزعزعة استقرار البلاد، مؤكداً أنه تمت السيطرة على التحركات التي كان يخطط لها منذ فترة طويلة بالتنسيق مع جهات خارجية، حسب قوله.

وفي مؤتمر صحفي، كشف الصفدي أن عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم السبت يتراوح ما بين ١٤ و١٦ شخصاً، مؤكداً أنه لم يتم اعتقال قادة عسكريين، وأنه تمت السيطرة بالكامل على التحركات التي قادها الأمير حمزة ومحاصرتها.

وأضاف الوزير أن هناك محاولات لزعزعة استقرار

(التقمة ص ١٢)

وزير الخارجية السعودي: نحن بحاجة إلى استقرار سوريا

الوزير السعودي إلى أن «قانون قيصر أمر اتخذته واشنطن في ما يتعلق بموقفها من سوريا». وأشار إلى أن «الشيء المهم هو معالجة القضية الأساسية وهي إيجاد حل سياسي، مؤكداً أن السعودية تركز على دفع العملية السياسية إلى الأمام ومن ثم دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق ذلك».

وكان وزير الخارجية السعودي أكد من موسكو في وقت سابق، أهمية إيجاد مسار سياسي يؤدي إلى تسوية واستقرار الوضع في سوريا.

وأكد أن السعودية «حريصة من بداية الأزمة على إيجاد سبيل لإيقاف النزيف الحاصل في بلد شقيق ومهم، وكذلك حريصون على التنسيق مع جميع الأطراف بما فيهم الأصدقاء الروس».

باتي ذلك بالتزامن مع ما قاله وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، إن عودة سوريا إلى محيطها أمر لا بد منه، وهو من مصلحة سوريا والمنطقة ككل، مؤكداً أن التحدي الأكبر الذي يواجه التنسيق والعمل المشترك مع سوريا هو «قانون قيصر».

أوضح وزير خارجية السعودية، الأمير فيصل بن فرحان، في مقابلة مع قناة «سي إن إن»، بيكي أندرسون، موقف بلاده من سوريا ومن الرئيس بشار الأسد.

وقال فرحان إن «المملكة تأمل أن تتخذ حكومة بشار الأسد الخطوات المناسبة لإيجاد حل سياسي، لأن هذا هو السبيل الوحيد للتقدم في سوريا».

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت السعودية تخطط للتواصل مع الرئيس السوري بشار الأسد، قال ابن فرحان إن «هناك عملية ترعاها الأمم المتحدة بحيث تتخربط المعارضة مع الحكومة السورية»، موضحاً أن «السعودية تدعم هذه العملية».

وتابع «نحن بحاجة إلى استقرار سوريا، وهذا يتطلب حلاً وسطاً من قبل الحكومة السورية ويتطلب تضامناً من جهود الحكومة والمعارضة حتى تتمكن من المضي قدماً في عملية سياسية يمكن أن تحقق الاستقرار».

وحول ما إذا كانت السعودية تؤيد قرار الإمارات بإنهاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون قيصر، أشار



الأمير فيصل بن فرحان

جولة مفاوضات جديدة بشأن سد النهضة في الكونغو بين مصر والسودان وإثيوبيا



في وقت سابق، قالت وزارة الخارجية الإثيوبية، إن تهديد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي «ليس جديداً، بل هو تكرار لما فعله رؤساء مصر السابقون».

وقال نائب رئيس الوزراء الإثيوبي ووزير الخارجية ديمبيكي ميكونن، إن بلاده ستحافظ على ما وصفه بـ «استفادتها العادلة من سد النهضة»، مؤكداً في الوقت ذاته على حل مخاوف دول المصب من خلال «المفاوضات السلمية».

التصريحات الإثيوبية جاءت بعد كلام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي قال إنه «سيحدث عدم استقرار إقليمي، لو انتهك أحد حقوق مصر المائية»، مؤكداً أن «ذراع مصر طويلة وقادرة على مواجهة أي تهديد».

يذكر أن مصر أعلنت سابقاً، رفضها الإجراءات الأحادية من قبل إثيوبيا في ما يتعلق بسد النهضة، وحذرت من الأضرار الجسيمة التي ستلحق بمصر والسودان.

انطلقت أمس الأحد في كينشاسا، جولة جديدة من المفاوضات بشأن سد النهضة بين إثيوبيا ومصر والسودان برعاية رئيسة الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي.

وتوقع مصدر بوزارة الري السودانية، أن تتم خلال الاجتماع مناقشة كل نقاط الخلاف للوصول إلى رؤية موحدة لمصلحة الدول الثلاث، وتشهد المفاوضات اجتماعات وزارية مباشرة بين الدول الثلاث، في حضور وزراء الخارجية والري من البلدان الثلاثة على أن تختتم اليوم.

يشار إلى أن هذه الجولة تبحث منهجية وآليات التفاوض، بالإضافة إلى مقترح الوساطة الرباعية الذي اقترحتته الخرطوم في شباط، بالإضافة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تعقد تحت قيادة الاتحاد الأفريقي. وكانت القاهرة رحبت بهذه الخطوة، إلا أن آيس بابا رفضتها.

علمى طريق الديار

بالتحالف معه حوالي ١٧ سنة، ولذلك المعركة الفعلية، من سيكون رئيس الجمهورية المقبل إذا حصلت الانتخابات النيابية والرئاسية؟ يبقى ما قاله صحافي الماني زار بيروت، حيث قال ان النار ستشتعل بلبنان بعد شهر رمضان أي نهاية شهر أيار، وتوقيت انتهاء الدعم، حيث ستبلغ نسبة الفقراء ٨٠٪ من الشعب اللبناني.

«الديار»

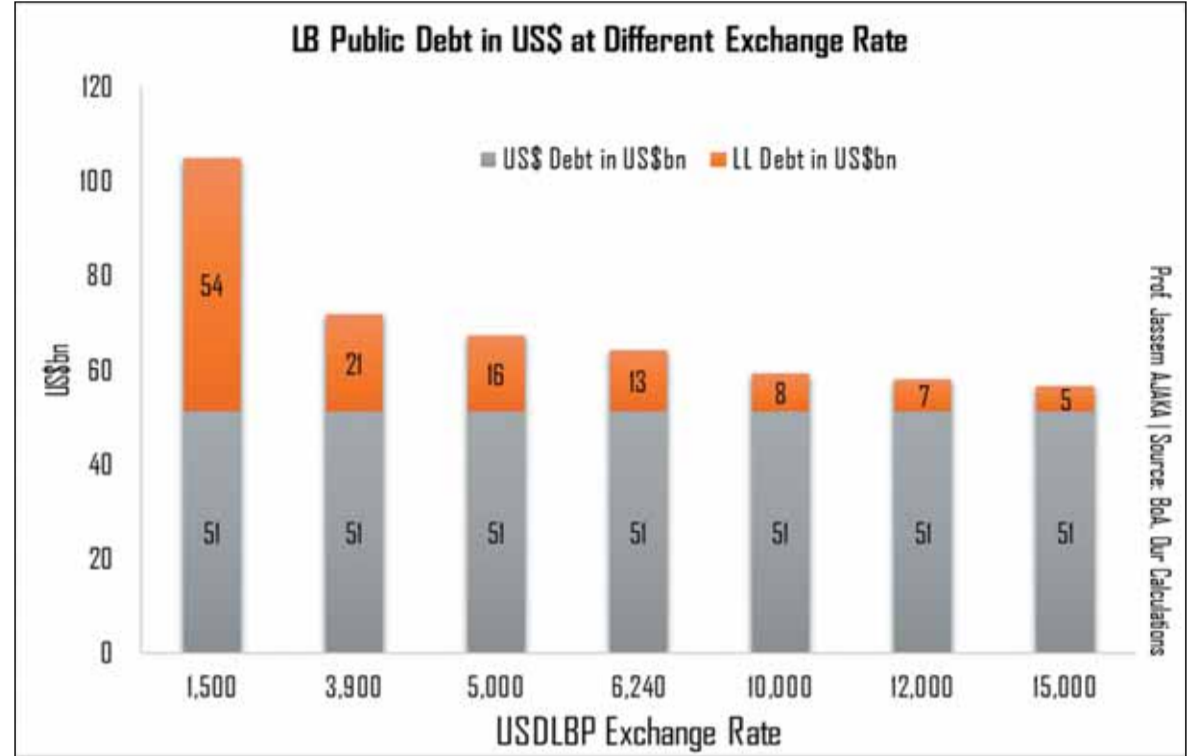
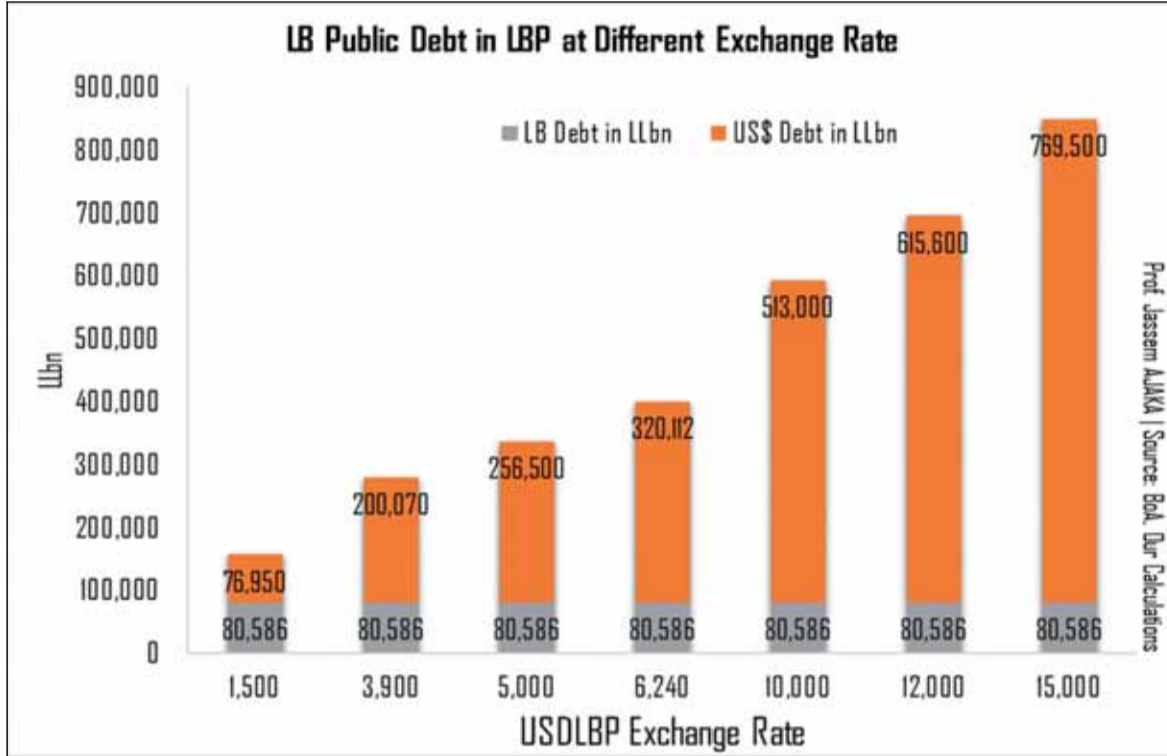
الواضح أن هناك حساسية تولدت بين الرئيس عون والرئيس الحريري، وواضح أن عون لا يريد الحريري رئيساً للحكومة. السؤال لم يعد يعرف متى تتألف الحكومة، بل أصبح، هل ستجري انتخابات نيابية بعد سنة؟ وهل ستجري انتخابات رئاسية بعد سنة و٧ أشهر؟ نحن اليوم نعيش معركة حماية اقتراع نهاية عهد الرئيس عون، وطبعاً ضماناً نهاية عهد عون في حزب الله، لأن حزب الله لا يقبل الانتقام من حليف له استمر

تتمتات

الدين العام اللبناني يبقى المشكلة الأساسية في أي حل مُستقبلي

أصول مصرف لبنان محمية بالقانون الأميركي ولا يمكن الحجز عليها

التعاون العراقي - اللبناني أساسي لكن دونه تحديات أهمها قانون قيصر



دولار أميركي على سعر صرف ١٥٠٠ إلى ٥٧ مليار دولار أميركي على سعر صرف ١٥٠٠٠ ليرة. وبالتالي يطرح السؤال: هل أن فقدان الليرة لقيمتها هو أمر مقصود بهدف خفض الدين العام؟ ومن أين ستأتي الدولة بالعملة الصعبة؟ (في مقال في جريدة الديار) بأسوأ الأحوال وأكثر من ٢٠٠ مليار دولار أميركي (مداخيل صافية للدولة). إلا أن المشكلة أن التعويل على الثروة النفطية في ظل مواجهة كبيرة مع المجتمع الدولي يدفعنا إلى التأكيد أن الرهان خاسراً ففنزويلا بلد نفطي وعلى الرغم من ذلك هناك عقوبات قاسية على هذه الدولة وشعبها يعيش في ظروف صعبة وعملتها في الحضيض.

لكن ماذا إذا تأخر تشكيل الحكومة وتم رفع دعاوى قضائية ضدها في الولايات المتحدة الأميركية؟ نظرياً ستقوم المحكمة الأميركية بحجز أصول الدولة اللبنانية في الخارج وهو ما سيؤدي إلى زيادة الوضع سوءاً! إلا أن هذا الحجز لن يطل أصول مصرف لبنان عملاً بالفقرة الثانية من القسم ١٦١ من قانون الحصانات السيادية الأجنبية للولايات المتحدة التي تنص على أن «الممتلكات (المحتفظ بها لحسابها الخاص) لبنك مركزي أو سلطة نقدية أجنبية تتمتع بالحصانة من الحجز والتنفيذ، ما لم يتم التنازل عن الحصانة بشكل صريح». وهذا ما حصل فعلاً في العام ٢٠١١، حيث قضت الدائرة الثانية في محكمة الاستئناف الأميركية، بأن أصول البنك المركزي الأرجنتيني المحتفظ بها في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك محصنة من الحجز والتنفيذ.

على صعيد آخر، وقع لبنان مع العراق اتفاقيات تعاون كان أولها تبادل النقط الخام مقابل تقديم خدمات طبية. هذا الاتفاق الذي يشكل دعماً كبيراً للبنان يبقى رهينة لآلة النقل والتنفيذ إذ قد يشكل قانون قيصر عائقاً أساسياً أمام تطبيقه إذا ما تم اعتماد النقل البري والمرور عبر سوريا، إلا إذا حصل لبنان من خلال قنواته الدبلوماسية على استثناء في هذا المجال. هنا يتبادر إلى ذهن أي اقتصادي، أمام هذه الصورة القاتمة المتشابهة من هو المخول لفك هذا الشباك، وكيف، ومتى؟ سؤال بات يقلق مستقبل البلاد والعباد.

ويسمح بإعادة التوازن المالي (في حال فقد)، ويقول بعض الاقتصاديين الأميركيين أن تضخماً بنسبة ٥ إلى ٦٪ يسمح للولايات المتحدة الأميركية بخفيف وزن دينها العام. وبما أن القسم الكبير من الاستثمارات في الولايات المتحدة الأميركية يعود للأجانب من خلال الأسواق المالية (بورصة نيويورك تحوي على ٦٠٪ من الاستثمارات العالمية في أسواق الأسهم)، فإن خفض معدل الفائدة الحقيقية لن يكون له تأثير على الأميركيين وسيسمح بخفض الدين العام الأميركي. هذا الخفض في معدل الفائدة الحقيقية يعني خفض الفائدة المدفوعة للمستثمرين الذين هم في أغلبيتهم أجانب. كما تنبغي الإشارة إلى أن التضخم لا يقضي على الدين العام إنما تسارع التضخم هو الذي يقضي على الدين (يجب خلق تضخم يفوق توقعات المستثمرين).

إلا أن هذا الأمر وعلى الرغم من صحته، لا ينطبق على لبنان ويعود السبب إلى أن الولايات المتحدة تقترض بالدولار الأميركي الذي هو عملتها في حين أن لبنان يقترض بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي (وهذا الأخير هو عملة الولايات المتحدة الأميركية). أضف إلى ذلك أن المقرضين الأساسيين للدولة اللبنانية هم البنوك اللبنانية ومصرف لبنان وبالتالي فإن الخسارة الكبرى التي ستأتي من التضخم ستضرب المواطن اللبناني بالدرجة الأولى. أيضاً وفي تحليل بسيط، يمكن الإنتاج أن إعتقاد (تسارع) التضخم كحل لخفض الدين العام، يُجبر الأجيال القادمة على قبول نسب تضخم عالية أو إعادة إظهار الدين العام في محاولتهم لتثبيت الأسعار.

عملياً، قمنا بمحاكاة لمعرفة مصير الدين العام في سيناريوهات عدة لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي وتوصلنا إلى نتيجة أن الدين العام يرتفع بشكل كبير مع ارتفاع سعر صرف الدولار وإذا ما كان سد هذا الدين هو من مداخيل الليرة اللبنانية، بحيث أن الدين العام بالليرة على أساس سعر صرف ١٥٠٠ ليرة للدولار يبلغ ١٥٧ تريليون ليرة مقابل مبلغ يقدر بـ ٨٥٠ تريليون في حال وصل الدولار إلى ١٥ ألف ليرة. أما إذا كان سد هذا الدين، سيكون بالدولار الأميركي، فإن العملية مُربحة بحيث أن الدين العام ينخفض من ١٠٥ مليار

العام. والأسباب التي تدفع الحكومات إلى الإقتراض عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً- تواجد خلل زمني بين مداخيل الخزينة والمستحقات المتوجبة (أجور الموظفين في القطاع العام مثلاً). لذا تعتمد الحكومة على الإقتراض لفترة قصيرة لحين وصول أموال المداخيل إلى حسابات الدولة.
ثانياً- رغبة الحكومة في تنفيذ مشروع استثماري منصوص عليه في قانون الموازنة وهو ما يعني أن سدّ الدين يتم من خلال عائدات المشروع (سواء مباشرة أو غير مباشرة).
ثالثاً- رغبة الحكومة باستخدام الدين كرافعة لزيادة المداخيل وهو ما يتطلب تقنيات مالية عالية ولكن أيضاً سلوكاً ثابتاً من ناحية الإنفاق العام الجاري.
رابعاً- حدث غير متوقع على مثال عدوان تموز ٢٠٠٦ أو وباء كورونا وهو ما يقلل من المداخيل مما يدفع الحكومة إلى الإقتراض لمواجهة الإستحقاقات.
خامساً- سوء تطبيق الموازنة وهو ما يؤدي حكماً إلى عجز آخر العام يتوجب تغطيته من خلال مداخيل لا يمكن تأمينها إلا من خلال الإقتراض.

الواقع اللبناني الذي يهيمن عليه التخبط السياسي، والحروب، وغياب الخطط الاقتصادية، والفساد، واستخدام القاعدة الإنثي عشرية للصرف مع الإنفاق من خارج الموازنة، جعل العجز- وبالتالي الدين العام- يتراكم بشكل كبير. والأصعب أن الحكومات المتعاقبة بدأت بالإقتراض بالعملة الصعبة.

لقد كانت السيطرة على الدين العام ممكّنة من خلال القيام بعدة خطوات لم تقم الحكومات بأي منها: كتحفيز النمو لزيادة المداخيل، وزيادة الضرائب، وإعتماد خطط تشقيسية، ودفع التضخم إلى مستويات أعلى. إلا أن هذه النقطة الأخيرة أصبحت الآن المشكلة التي تواجه إستحقاقات الدين العام في لبنان اليوم!

في دراسة لـ «رينهارت» في العام ٢٠١٠ (Growth in a Time of Debt)، أثبت الكاتب أن هناك علاقة بين النمو، والدين العام والتضخم في الولايات المتحدة الأميركية وذلك على الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ ولغاية العام ٢٠١٠. ونشير الدراسة إلى أن التضخم يلعب دوراً تنظيمياً في أوقات الأزمات

(تتمة المناشيت)

فيهم أصحاب رأي عدم الدفع، أن إعلان وقف دفع سندات اليوروبوندز في ٧ آذار من العام الماضي، عزل لبنان عن الأسواق العالمية نظراً إلى أن عملية التعثر تُشكل عائقاً أمام إصدار أي سندات يوروبوندز جديدة. عملياً المبلغ الذي كان مطلوب دفعه كان محدود الـ ١,٢ مليار دولار أميركي في ٩ آذار ٢٠٢٠ وما يوازيه خلال الأشهر الباقية من العام. وكان الأجدى بالحكومة دفع المستحقات الخارجية وإعادة إصدار سندات أخرى للمستحقات الداخلية، إلا أن الظاهر أن الحكومة كانت من ناحية عاجزة عن رؤية المصلحة طويلة الأمد للوضع اللبناني من جهة، ومن جهة أخرى كانت تحت تأثير رأي عام يدفع باتجاه عدم دفع سندات اليوروبوندز ولم يعلم هذا الرأي العام أن ودائع بالعملة الصعبة ستتأثر حكماً نظراً إلى أن قسماً من الدين العام يأتي من هذه الودائع. هذا الأمر من الماضي، ولكن يجب الآن النظر إلى الحاضر والسعي إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه.

فالإشكالية الأكبر الآن تتعلق بسعر الصرف نظراً إلى أن الدين مقسوم إلى قسمين أحدهما بالدولار الأميركي والآخر بالليرة اللبنانية. هذا الأمر يجعل من إستراتيجية الحكومة تجاه سعر الصرف عنصراً أساسياً في عملية إعادة هيكلة الدين العام. والظاهر أن خطة الحكومة تعمدت خفض سعر الصرف إلى ٤٠٠٠ ليرة مقابل الدولار الأميركي بدل ما كان ١٥٠٠ ليرة معتقدة أن بإمكانها السيطرة على هذا السعر بعد إعلان وقف دفع سندات اليوروبوندز (ولو تكلفوا مراجعة التاريخ الاقتصادي للآزمات لعلوا أن هذا الأمر غير صحيح) بهدف خفض عجز الميزان التجاري عبر خفض القدرة الشرائية للمواطن ولكن أيضاً خفض الدين العام من خلال التضخم! هذه النقطة الأخيرة هي الأخطر في الأمر، وفيما يلي تفصيل ما ذكر.

الدين العام هو مجموع الأموال التي تقوم الحكومات بإقتراضها باسم شعوبها ويتم سد هذه الأموال من الضرائب لتصبح المقولة في الاقتصاد «دين اليوم هو ضرائب الغد». عملياً، تمتلك الحكومات عدة وسائل للإقتراض ولعل أولها إصدار سندات خزينة والتي تفرض فوائد تُسمى بخدمة الدين

تضامن دولي وعربي واسع مع الأردن والمملك عبدالله الثاني

الحكومة الأردنية: الأمير حمزة وأخرون خطوا

لزراعة أمن واستقرار البلاد بتنسيق خارجي

عن نتائجها، مؤكداً أن كل الإجراءات التي اتخذت تمت في إطار القانون، على حد قوله.

في المقابل، نشر الأمير حمزة بن الحسين السبت تسجيلاً مصورياً، قال فيه إنه محتجز في بيته، وذكر أن رئيس هيئة الأركان المشتركة زاره صباحاً وحذره من الخروج، مضيفاً أنه تم سحب الحرس الشخصي له ولأبنائه. وردا على بيان هيئة الأركان الأردنية، قال الأمير حمزة إن ما جرى يأتي للتغطية والتشتيت عما وصفه بالترجع الملموس في البلاد، وقال إنه ليس جزءاً من أي مؤامرة.

■ تضامن عربي ودولي مع الأردن ■

وتفاعل نشطاء ورموز عربية بشكل واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع إعلان السلطات الأردنية اعتقال شخصيات، بينها رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم إبراهيم عوض الله وآخرون.

وعبر المغردون عن تضامنهم مع الأردن، وذكروا العديد من المواقف التي ساندت بها المملكة الأردنية الهاشمية فيها بلدانهم.

وكانت الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية عبرت عن تضامنهما مع الأردن، مؤكدة دوره المهم في استقرار المنطقة.

وأعلنت السعودية ومصر وقطر والإمارات وتركيا والكويت والعراق والبحرين ولبنان ودول أخرى دعمها الكامل لملك الأردن والقرارات الأمنية التي اتخذها.

وأكدت جامعة الدول العربية تضامنهم مع الإجراءات التي اتخذتها القيادة الأردنية لفضح أمن المملكة والحفاظ على استقرارها، في وقت شدد مجلس التعاون الخليجي على أنه يقف إلى جانب الأردن ويدعم الإجراءات التي اتخذها لحفظ أمنه واستقراره.

وكانت صحيفة «الراي» الأردنية الرسمية قالت أمس الأحد إن المصالح العليا للمملكة وأمنها واستقرارها «خط أحمر لا يسمح لا بتخبطه ولا حتى الإقترب منه»، مدينة «سعي البعض إلى توهم محاولة انقلابية ومحاولة الزج» بولي العهد السابق الأمير حمزة في ذلك.



■ اعتقالات ■

وفي وقت سابق، أعلن رئيس هيئة الأركان المشتركة الأردنية اللواء الركن يوسف أحمد الحنيطي أن التحقيقات الأمنية المشتركة أفضت إلى اعتقال عدد من الشخصيات لدواع أمنية. وتم اعتقال الشريف حسن بن زيد ورئيس الديوان الملكي السابق باسم إبراهيم عوض الله وآخرين. وأوضح الحنيطي أن التحقيقات مستمرة، وسيتم الكشف

القانون وأنه سيتم التصدي لكل من يحاول زعزعة استقرار البلاد.

وفي تصريح صحفي عقب الجلسة، قال الفايز إن الأردن «مستهدف، وهناك أيدٍ خارجية تحاول زعزعة استقراره». من جانبه، قال توفيق كريشان نائب رئيس الوزراء الأردني ووزير الإدارة المحلية - خلال جلسة مجلس الأمة- إن «الأردن لم يشهد يوماً تصفية معارضة، ولا إلغاء أو إقصاء لمكون سياسي»، مؤكداً أن «الأردنيين استطاعوا عبور كافة الأزمات التي مر بها وطنهم».

(تتمة الصفحة ١)

الأردن، وأن الأجهزة الأمنية رصدت خلال الفترة الماضية اتصالات للدائرة المقربة من الأمير حمزة مع جهات خارجية، من ضمنها المعارضة الأردنية في الخارج، متهماً إياهم بالتخطيط لزعزعة استقرار الأردن.

وأكد الوزير أن الملك عبد الله الثاني قرر بعد تسلم التقرير الأمني التواصل أولاً مع الأمير حمزة قبل اتخاذ خطوات أخرى. وأوضح الصفاي أن رئيس هيئة الأركان المشتركة التقى بالأمير حمزة، وطلب منه التوقف عن التحركات التي تستهدف أمن البلاد، وأن الأمير رفض الاستجابة لطلب وقف تلك التحركات، وتعامل معه بسلبية، وفق تعبير الصفاي.

وتابع وزير الخارجية الأردني قائلاً إن التحقيقات الأولية أفادت أن الأمير حمزة كان على تنسيق مستمر مع باسم عوض الله بشأن خطواته، كما رصدت الأجهزة الأمنية السبت تواصل شخص له ارتباطات خارجية مع زوجة الأمير حمزة.

وقال الصفاي أيضاً إننا «رصدنا تدخلات واتصالات مع جهات أجنبية بشأن التوقيت الأنسب لبدء خطوات لزعزعة استقرار الأردن»، مضيفاً أن هناك جهوداً لاحتواء الموقف داخل الأسرة الهاشمية، و«لا أحد فوق القانون».

وشدد الوزير على أن السلطات تلتزم بالإجراءات القانونية اللازمة لحماية الأردن، وأن هناك تحقيقات مكثفة استمرت على مدى فترة طويلة، وأن الأجهزة الأمنية أوصت باتخاذ تلك إجراءات، كما أكد أن السلطات تحركت بعد أن انتقل المشتبه فيهم من التخطيط إلى تحديد وقت التحرك.

■ النواب والأعيان ■

وفي جلسة مشتركة لمجلسي النواب والأعيان، قال رئيس مجلس النواب عبد المنعم العودات إن البلاد حسمت أمس الأول ما سماها محاولة للسن بأمن واستقرار الأردن، داعياً إلى التصدي لمن سماهم أصحاب الأجندات الخارجية. من جهته، اتهم رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز أيادي خارجية باللعب وتهديد استقرار الأردن، مضيفاً، أن لأحد فوق